٣ ـ **تدعو** إلى التنفيذ المبكر والفعّال لبرنامج عمل نيروبي وكذلك الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة لهذه الغاية في دورتها الثانية[٥٠] ؛

٤ ـ **تعرب عن قلقها** للنتائج التي تمخضت عنها الاجتماعات الاستشارية الإقليمية القليلة التي عقدت حتى الآن وتكرر أن الإعداد الشامل بالإضافة إلى الدعم المالي والتقني ضروريان لضمان عقد ونجاح مثل هذه الاجتماعات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ؛

٥ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٧٤/٣٩ ـ تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تؤكد من جديد أحكام الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ذات الصلة بأقل البلدان نمواً[٥١] ،

وإذ تؤكد من جديد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[٥٢] الذي اعتمده بالإجماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً وأيّدته الجمعية العامة في قرارها ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً بالرغم من جهودها الوطنية في مجال التنمية وكذلك الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، بما في ذلك البلدان المانحة ، حتى بعد ثلاث سنوات من اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، وإذ تؤكد الحاجة العاجلة إلى تدابير دعم موسّعة بصورة كبيرة ، بما في ذلك إحداث زيادة كبيرة في نقل الموارد الإضافية من أجل تحقيق أهداف البرنامج ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء البطء الشديد الذي يجري به تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ،

وإذ تشير إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د ـ ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٥٣] بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٩٥/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[٥٤] ،

وإذ تدرك أن الاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير سوف يوفّر للمجتمع الدولي فرصة بحث سبل ووسائل تعزيز تنفيذ البرنامج خلال الفترة المتبقية من الثمانينات ، وتعديله ، حسب الاقتضاء ، في النصف الثاني من عقد الثمانينات ،

١ ـ **تؤكد** أن أقل البلدان نمواً ، نظراً إلى حالتها الاجتماعية ـ الاقتصادية المتدهورة ، بحاجة إلى عناية المجتمع الدولي العاجلة والخاصة ودعمه الواسع النطاق والمتواصل لتمكينها من التقدم نحو تنمية معتمدة على الذات تنسجم مع خطط وبرامج كل بلد من أقل البلدان نمواً ؛

٢ ـ **تعيد تأكيد** التزامات المجتمع الدولي تجاه برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، وتحث جميع البلدان والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات المعنية على أن تفي بالتزاماتها بموجب البرنامج وفاءً تاماً وفعّالا ؛

٣ ـ **تقرّر** عقد الاجتماع الرفيع المستوى للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، لكي يقوم ، في جملة أمور ، بإجراء الاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وبإعادة تعديل البرنامج للنصف الثاني من عقد الثمانينات ، حسب الاقتضاء ، بغية كفالة تنفيذه تنفيذاً كاملاً ، عملاً

(٥٠) المرجع نفسه ، الفرع الخامس .

(٥١) انظر : القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفرع الثالث ـ كاف .

(٥٢) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً** ، باريس ، ١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 82. I. 8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥٣) انظر : **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. II. D. 6) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥٤) A/39/578 .

بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٣٦ والفقرة ١١٩ من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

٤ ـ **تحث** جميع البلدان ، فضلاً عن مؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية ، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين الاستعدادات المناسبة لإجراء استعراض متعمق في الاجتماع الرفيع المستوى ؛

٥ ـ **تؤكد** أهمية تحضير جميع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب ، وفقاً للمطلوب في البرنامج ، بما في ذلك وضع توصيات محددة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذاً تاماً وسريعاً من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المؤسسات المختصة ؛

٦ ـ **ترحب** بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٨٤ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤[٥٥] الذي قرر فيه المجلس أن يعقد ، في الفترة من ١ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، اجتماعاً للخبراء الحكوميين التابعين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نمواً ، كجزء من عملية الإعداد للاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وذلك لبحث ما يلي :

(أ) مجالات التحسين الممكن للممارسات المتعلقة بالمعونة ولإدارتها فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً ، مع مراعاة الخبرة المستفادة من الاجتماعات الاستعراضية الوطنية ولاسيما ما يلي :

' ١ ' التدابير الرامية إلى تحسين تنسيق برامج المساعدة ؛

' ٢ ' التدابير التي تقوم أقل البلدان نمواً باتخاذها بالفعل بدعم من المجتمع الدولي ، فضلاً عن التدابير الاضافية التي يمكن الاضطلاع بها من أجل تعجيل تقدم أقل البلدان نمواً والتنفيذ التام والسريع لبرنامج العمل الجديد الكبير ، مع مراعاة الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ؛

' ٣ ' سبل تحسين تكييف تنفيذ برامج المساعدة الإنمائية مع الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ، مع مراعاة النتائج المتفق عليها التي خلص إليها الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نمواً ، المعقود في جنيف في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ [٥٦] ؛

(ب) المسائل التنظيمية المتصلة بالاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، الذي سيجرى في عام ١٩٨٥ ، بما في ذلك حالة إعداد الوثائق اللازمة لذلك الاستعراض ، وخاصة الوثائق المتعلقة بالحالة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ؛

٧ ـ **تحيط علماً** بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٨٩ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤ [٥٥] الذي قرر فيه المجلس أن توضع في الاعتبار نتائج الاستعراض الشامل ، الذي سيضطلع به في دورته الثلاثين التي ستعقد في آذار/مارس ١٩٨٥ ، فيما يتعلق بتنفيذ الفرع ألف من قراره ١٦٥ (د إ ـ ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ [٥٧] ، المطلوب في الفقرة ١ من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦١ (د ـ ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ [٥٣] ، وتنفيذ القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) بصيغته الواردة في برنامج العمل الجديد الكبير وفي قرار المؤتمر ١٤٢ (د ـ ٦) ، وذلك أثناء عملية الإعداد للاستعراض الشامل النصفي ؛

٨ ـ **تؤكد** الحاجة إلى الفراغ من الجولة الأولى من الاجتماعات الاستعراضية القطرية المتبقية المتعلقة بأقل البلدان نمواً ، بأسرع ما يمكن ، وقبل الاستعراض الشامل النصفي على الأكثر ؛

٩ ـ **ترجو** من جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير تتضمن استعراضاً لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في ميادين اختصاصها وأن تقدم مقترحات لاتخاذ مزيد من الإجراءات بوصفها مدخلات في الإعداد للاستعراض الشامل النصفي ؛

١٠ ـ **ترجو** من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل ، تمشياً مع الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الكبير[٥٢] ، وبالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية والوكالات الرائدة للأفرقة الاستشارية لشؤون المعونة ، ضمان التعبئة والتنسيق الكاملين لمنظومة الأمم المتحدة على مستوى الأمانات

(٥٥) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥** (A/39/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، الفرع الثاني ـ باء .

(٥٦) انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات** ، البند ٦ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/933 ، الجزء الثاني .

(٥٧) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥** (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الكبير ، بحيث يراعى بوجه خاص الاستعراض الشامل النصفي :

١١ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يحصل على موارد خارجة عن الميزانية لضمان الاشتراك الفعّال لممثلي أقل البلدان نمواً من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل مصروفات السفر المتعلقة بممثلين على الأقل من كل بلد من أقل البلدان نمواً لحضور الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وممثل واحد على الأقل من كل بلد من أقل البلدان نمواً لحضور الاجتماع المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه ؛

١٢ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل النصفي وعن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٧٥/٣٩ ـ تدابير فورية لصالح البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٠٠/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ يساورها شديد القلق للتقاعس الكبير في تنفيذ التدابير الفورية المشار إليها في القرار ٢٠٠/٣٨ تنفيذاً كاملاً ، ولأن المشاكل الحرجة التي تواجه البلدان النامية في المجالات المحددة في ذلك القرار لاتزال موجودة وازدادت تفاقما في حالات عديدة ، لاسيما في افريقيا ؛

١ ـ **تطلب** إلى جميع الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو ، اعتماد وتكثيف تدابير تهدف إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٣٨ تنفيذاً كاملاً ، والوفاء ، على سبيل الاستعجال ، بالالتزامات الدولية الحالية في المجالات المحددة في ذلك القرار ؛

٢ ـ **ترجو** من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة تكثيف جهودها لوضع مقترحات محددة والإسراع في اتخاذ إجراءات لتنفيذ القرار ٢٠٠/٣٨ ؛

٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع رؤساء أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، بمتابعة الإجراءات التي تتخذها الوكالات ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٧٦/٣٩ ـ تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٥١/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٥١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ ترى أن العقبات الرئيسية التي يواجهها تحقيق إمكانات الطاقة المحلية للبلدان النامية هي ، بالإضافة إلى عدم كفاية الاستكشاف ، ندرة الموارد المالية ، وعدم كفاية بيانات الاستكشاف ، وعدم كفاية فرص الوصول إلى التكنولوجيا ، ونقص المهارات ،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ تمتع كل دولة بالسيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير فعّالة وعاجلة لمساعدة ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، ولاسيما البلدان النامية التي تعاني من نقص في الطاقة ، من أجل تنمية مواردها من الطاقة ، بغية سد احتياجاتها عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار في ميدان مصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بما يتمشى مع خططها وأولوياتها الوطنية ، وفقا لما تقتضيه الاستراتيجية الإنمائية الدولية ،